

مجلس الأمة

آخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

طالب بإيقاف توقيع عقد الـ 100 مليون في وزارة الصحة ووعده بوضع مسالة الوزير المختص في أولوياته حال نجاحه في الانتخابات

الكندري يحذر الحكومة من المضي في مسلسل الفساد والتعدي على المال العام ويطالب بإصلاح القطاع الصحي وفتح تحقيق في اتفاقيات المستشفيات

الأول إلى تسليط الضوء على الكثير من التجاوزات التي تمارس في الخفاء وفي العلن من قبل الأجهزة والمؤسسات الحكومية بدءاً من استخدام العلاج بالخارج كورقة ضغط ومساومة مرورا بكشف ما يمكن وصفه بـ «قبضة المناقصات»، وصولاً إلى تجاوزات الوزارات الأخرى وعلى رأسها إهمال القضية التربوية والتعليمية وكذلك مشكلة الإسكان التي ستتطرق لها في الندوات القادمة والتي ستكشف حجم الخلل الهائل في التخطيط والتنفيذ من قبل بعض المسؤولين في الدولة.

ووعده الكندري بأنه في حال وصوله إلى مجلس الأمة، فإنه سيبضع مسالة استجواب وزير الصحة على رأس أولوياته إذا لم يتم وقف الكثير من الاتفاقيات غير المدبسة، وكذلك في حال استمرار الوكيل في منصبه مشيراً إلى أن العواصف السياسية التي ضربت البلاد من أعضائها إلى إقصاء حجب الرؤية عن الواقع المؤلم للخدمات التي تقدمها الدولة للمواطن.

● محمد راتب

مكافحة الفساد من دون أن يقدم الحلول الكفيلة بالخروج من نفق الفساد المظلم، مطالبا وزير الصحة مصطفى الشمالي بأن يفي بما وعد به بحل مشكلة العلاج بالخارج، ومتحدياً أن يكشف الوكيل العبدالهادي أعداد الذين تم ابتعاثهم خلال فترة توليه وكالة الوزارة.

وأكد الكندري ان المواطن الكويتي أصبح ضحية تردى مستوى الخدمات الصحية، حيث فقد الكثير من الأسر أحياءهم بسبب الأخطاء الطبية التي طالت أغلبية المستشفيات الحكومية في الكويت، مشيراً إلى أن الوضع الصحي يحتاج إلى قرة وطنية جريئة من الحكومة تضع الازعج الإنساني مطلباً أساسياً في رسالتها، مطالباً رئيس مجلس الوزراء بفتح تحقيق من قبل لجان محابدة من خارج الوزارة للنظر في الاتفاقيات التي وقعت لآخر في مستشفى في الكويت والتي لم يتحقق منها شيء على أرض الواقع.

من جهة أخرى، ألمح الكندري إلى أن ترشحه في انتخابات مجلس الأمة يهدف في المقام

بالخارج على الناخبين، مشيراً إلى أن من بعض حالات الإبتعاث هذه، إرسال شقيق نائب سابق للعلاج بالخارج هو وعائلته ليسافر على الدرجة الأولى ليس لشيء إلا من أجل علاج «لحمية في أنفه».

وخاطب الكندري وزير الصحة الحالي مصطفى الشمالي قائلاً: «نمى إلى علمنا أنك أشدتم في لقائكم الأول مع مسؤولي الصحة بحل مشكلة العلاج بالخارج، ويانه لم يعد هناك من يشكو منها، وإن كان هذا الكلام صحيحاً يا معالي الوزير، فإني أقول لك: إن مسؤولي الصحة عرفوا كيف يجيدون اللعبة الإعلامية، وإن صمت بعض النواب السابقين الذين كانوا يتباكون على الوضع الصحي، إنما جاء بعدما حصلوا على ما يريدون من خدمات مميزة، وإن العلاج بالخارج يذهب لمن يبتعثون أقاربهم إلى سويسرا وهم يعرفون أنفسهم، بينما يبقى مريض السرطان يصارع الألام التي لا تقوى الجبال على حملها».

وبسبب الكندري أن الكثير أصبح يتحدث عن ضرورة

حصاد هذه الفترة وللأسف الشديد، لم يكن سوى تردى الأوضاع الصحية ووصولها إلى الحضيض، بل إنه في ظل هذه السنوات القليلة انكشفت الوزارة على الكثير من الأخطاء الطبية التي أودت بحياة المواطنين، في حين أن المستشفيات الخاصة أصبحت في رغد من العيش على مبدأ «مصائب قوم عند قوم فوائد»، وقال: إن الحسنة الوحيدة التي نجح بها الوكيل هو إغلاق أقواه بعض نواب مجلس الأمة، وذلك من خلال تمرير الكثير من معاملات العلاج في الخارج، وفي الوقت نفسه، يصرح المسؤول عن إدارة العلاج بالخارج بكلام ينأى عن الواقع حينما قال إنه تم تقنين ابتعاث المرضى للعلاج بالخارج.

على أن معاملات العلاج بالخارج استخدمت فسي الانتخابات الماضية والتي سبقتها تحت ما يسمى بـ «المال السياسي» والذي ساهم في إفساد نزاهة الانتخابات، وتجلت في بعض صورها بأن يقوم بعض «مفاتح» بعض المرشحين «بالترتيب في الدواوين لعرض خدمات العلاج



فيسال الكندري خلال حديثه في المؤتمر الصحفي (كرم ذياب)

مضافة أثمرت توقيع هذه العقود.

وتابع الكندري بالقول: إن شهدت توقيع عدة عقود مع مستشفى الصدرى ومستشفى مكي جمعة أمراض السرطان بقيمة 45 مليون دينار، إلا أن الأمر مرر دون أن تكون هناك بوادر إيجابية تبشر بأن قيمة

العام، وضرب القبع الإنسانية والوطنية في عرض الحائط، مشيراً إلى أن الفترة الماضية شهدت توقيع عدة عقود مع مستشفى الصدرى ومستشفى مكي جمعة أمراض السرطان بقيمة 45 مليون دينار، إلا أن الأمر مرر دون أن تكون هناك بوادر إيجابية تبشر بأن قيمة

أعلن ترشحه في الدائرة الرابعة خلال افتتاح ديوانه الجديد الخنفور: المرحلة المقبلة حرجة تتطلب تعاون السلطتين لتحقيق آمال وتطلعات الوطن والمواطنين

وجل أن يسود الحب والوثام بين أهل الكويت جميعاً، وأن تنعم البلاد بالأمن والأمان والرخاء في المرحلة المقبلة، وأن يجعل الجميع من أجل وصالح الوطن والمواطن.

سبقنا لهذا النجاح الكثير من القبائل والعوائل والحركات السياسية في البلاد، وهذا الأمر غير مجرب، مؤكداً أنه لن يخرج عن عباءة القبيلة فيما تراه.

وأشار إلى أن هناك الكثير من الملفات العالقة التي تنتظر المعالجة من المجلس المقبل وضرورة عدم تجاهلها وتجاوزها، لأنها أصبحت عاملاً مؤثراً في الساحة الكويتية ويجب حسناتها للنظر في باقي الملفات، خصوصاً بعد حالات الاحتقان التي شهدتها البلاد طوال السنوات الماضية من قبل السلطتين، داعياً الجميع إلى العمل بجد واجتهاد للخروج من عنق الزجاجة.

وشدد الخنفور على ضرورة أن تكون القلوب والمقول مفتوحة بين الجميع بعد هذه الانتخابات إذا كنا صادقين في تجاوز المرحلة الحالية التفاوضية والتي لا يختلف اثنان على أنها مرحلة استثنائية وخطيرة من كل الجوانب حتى وصلت إلى الجانب الأمني الذي يعتبر خطأ أخطر لا يمكن العتب به من قبل كائن من كان، راجياً من المولى عز

أعلن النائب السابق سعد الخنفور ترشحه لانتخابات مجلس الأمة المقبلة 2011 عن الدائرة الرابعة، مؤكداً أن المرحلة المقبلة حرجة تتطلب تعاون السلطتين لتحقيق كل ما يصبو إليه الوطن والمواطنون.

وقال الخنفور عقب حفل افتتاح ديوانه الجديد في منطقة اشبييلة وحضره جمع غفير جداً من أهالي الدائرة إن الكويت تعيش وضعا خاصاً لم نعهده طوال السنوات الماضية، ما جعل الناس تتذمر من استمرار هذا الوضع على مدى سنوات مما أثر سلباً على كل النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية أيضاً، متمنياً أن تنتهي هذه الحقبة بما فيها في الأيام المقبلة.

وفي رده على سؤال حول خوضه ما تسمي بالفريعات أو التفاوضيات أم لا قرأ بقوله: نحن كقبيلة لها تاريخ لن نخرج عن أوامر صاحب السمو الأمير فيما يخص الفريعات ونحترم ما قاله في هذا الجانب، وأيضا لنحا لنا التشاور فيما بيننا نحن أبناء القبيلة، وكما



سعد الخنفور

الحجرف: البدون لم يجدوا مصداقية في التعاطي مع قضيتهم من السلطتين التنفيذية والتشريعية

للكويت عن وطنيتها وحبنا لها وخير شاهد تضحياتهم في الدفاع عن تراثها إيمان الغزو العراقي الفاشم وتفخيلهم الكويت في الحروب العربية.

بعين العطف والإنسانية، وأكد الحجرف أن مشكلة البدون ليست وليدة اليوم وليست ضيقة الصدفة إنما هي قضية تراكمية انقضت عليها عقود من الزمن ولا يصدق أي ذي عقل أن هناك ما يبهر وجودها كل هذه السنين دون حل، لافتاً إلى أن الحكومات المتعاقبة لو تعاملت معها تعاملًا مسؤولاً لما برزت بهذا الحجم ولما أخذت بالتنامي بشكل أصبحت فيه من أبرز القضايا التي تسيء لحقوق الإنسان في الكويت وتهدد سمعتها في المحافل الدولية.

وقال الحجرف لا يحق شرعا ولا قانوناً ولا إنسانياً أن نهمل مطالبات البدون ونماط في إيجاد حل لقضيتهم التي طال عليها الأمد وهم الذين يعيشون بيننا منذ نشأة هذا البلد وهم أبناء قبائل وعوائل واسر عرفها وتربنتها بها صلات تاريخية واجتماعية، فهم ليسوا غريباً أو دخلاً على مجتمعنا، بل هم من صميم المجتمع ولا تقل وطنيتهم وحبهم

أكد مرشح الدائرة الرابعة مبارك هيف الحجرف أن «إخواننا البدون لم يجدوا مصداقية طوال العقود الماضية في التعاطي مع قضيتهم لا من قبل السلطة التشريعية ولا من قبل السلطة التنفيذية، وكلما أثرت قضيتهم أو طرحت للنقاش إذا بالمرجقون والمشككون من لم تلامس قلوبهم الإنسانية يتصدون لها ويقفون حائلًا أمامها لتبقى معلقة ويقتضي أصحابها يتجرعون الألام والمعاناة في كل يوم بنشق فجر».

وقال الحجرف إن الحرك الذي يقوم به إخواننا البدون اليوم هو من ألم لا يشعر به غيرهم ومعاناة لم يتجرعها سواهم بعد أن رميت قضيتهم وراء ظهور أصحاب القرار فأخذوا على عاتقهم حمل معاناتهم بأنفسهم وخرجوا بها إلى الشارع ليس لإثارة الفوضى والتخريب، بل ليقولوا لنا وللعالم أجمع إنهم بشر وتجاوزت همومهم حدود الصبر والمعقول عليهم وجدوا فينا رجلاً رشيداً ينصفهم وينظر إليهم من أي موقع.



مبارك الحجرف

المطوع: نتشاور في الترشح بعد انجلاء الموقف وتحديد موعد الانتخابات

أصدر المحامي مبارك سعدون المطوع بياناً حول المشاركة في الانتخابات جاء فيه: الآن وقد حسم مجلس الوزراء امر الدعوة للانتخابات المقبلة بالقول بدستورية الإجراءات السابقة في قبول استقالة الوزارة السابقة وتعيين رئيس مجلس الوزراء وحلف اليمين منفرداً تم تشكيل وزيرته وقسم الوزراء اليمين بعده دون وزير من النواب على خلاف



مبارك سعدون المطوع

من قبل الماددة 56 من الدستور وقد سبق ان اوضحت في بيان سابق انه حتى لو تم توزيع احده النواب السابقين فإن مرسوم حل المجلس قد ازال عنه صفة النيابة المستقلة اكبر لو انه تم توزيع احد النواب

وسيفتح ايضا مجالاً للطن الدستوري وسيلجأ إلى ذلك من هم مطالبون بالتحقيق والمحول أمام النيابة العامة باستمرار الحصانة وبتلان إجراءات القبض والتي جاءت ايضا غير لائقة ولا موفقة بحجز النواب السابقين في المطارات وعلى الحدود واحالتهم للمباحث الجنائية والنيابة في حين كان يمكن الاكتفاء بتوقيع تعهد بالحضور دون حاجة للمساس بكرامات الناس وهي لا تؤخذ بالحصانة المقررة قانوناً بل بقيمة الإنسان الحقيقية والناس عامة، وأضاف الآن يمكن ان يتم التشاور في مسالة

الترشيح بعد انجلاء الموقف وتحديد موعد الانتخابات، وممنذ اليوم وسأقوم بذلك خلال اسبوع بالرغم من كل ما يحيط هذه الانتخابات من محاذير وتخوف إن جرى بها كما حدث في سابقها، الا ان ما نسمعه ويتردد ان البلاد مقبله على مرحلة جديدة بتصور جديد ويفترض انه استفاد من تجارب الماضي.

وزاد بقوله ومع ذلك - فإن من انشاء الوطن القادرين على العطاء بل اثناء العمل البرلماني السياسي والتشريعي اصبحوا الآن يعفون ويستغلون عن دخول هذا المعترك لما يشعونه عادة من صراع او منافسة محومة تتخلى عن المبادئ والقيم احياناً، كما حدث سابقاً من دخول المستفيدين وأصحاب المصالح ومراكز القوى لتغليب طرف على آخر وبذلك لا تكون ارادة الناس حرة

طليقة كما ينبغي في مثل هذه الاحوال ليكون المرشح المنتخب الذي يصل لمركز النيابة والتفصيل الشعبي تابعاً من قرار حر سليم وتطبيق من اي تأخير او قيد او شرط كما كان يحدث. وبذلك تتناقص وتتضاءل العناصر الكفوة والصالحة لهذا الموقع ويحل محلها من لا يحسن أداء المهمة وربما لا يؤدي الأمانة وتصل الامور لتحقيق والائتمام المتبادل والشبهات وينعكس سلباً على الأمة والمواطنين والانجاز المطلوب.

الخرينج يطالب بقطع العلاقات الدبلوماسية مع دمشق ما لم توافق على المبادرة العربية

ان النظام السوري لا يمكن ان يسمح لأي طرف من اطراف المعارضة الحقيقية بالمشاركة في السلطة كما لا يمكن ان يعطي اي هامش من الحرية للشعب السوري لأنه في كلتا الحالتين يساهم في سقوطه الذاتي والاكيد، منوها بصمود الشعب السوري الكبير رغم كل القمع والضغط الذي يمارسه عليه بكل الأساليب الممكنة من قبل النظام أمنياً واقتصادياً ومعيشياً وغيرها.

كما أكد الخرينج في مداخلته ان زعامة الشعب السوري تزداد قوة يوماً بعد يوم على الرغم من كل الظروف الصعبة او المستحيلة التي يمر بها متزوداً بالإيمان والتقدير والاحترام لتضحيات هذا الشعب وصموده الاسطوري أمام آلة القمع والقتل.

ومن جهة أخرى، طالب الخرينج بضرورة تقديم الرئيس اليميني السابق علي عبدالله صالح وكل من شارك معه من المسؤولين في قتل وتعذيب الشعب اليمني التي محاكمة علنية وعادلة أسوة بما حصل للرئيس المصري المخلوع حسني مبارك ليعرف الجميع ان الجرائم والقتل والتنكيل لا يمكن ان تمر دون حساب مهما كانت الأسباب وكائناً من يكون من ارتكبها.

توقف أعمال العنف وتساهم في إيجاد حلول مقبولة للشعب العربية. ويستعرض البرلمان العربي خلال اجتماعاته التي تستمر لمدة 3 أيام الأوضاع والمستجدات على الساحة العربية، إضافة إلى مناقشة تقارير اللجان الأربع الدائمة «لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن الوطني ولجنة الشؤون الاقتصادية والمالية ولجنة الشؤون التشريعية والقانونية وحقوق الإنسان ولجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية والمرأة والشباب، وذلك حول الموضوعات التي أحيلت إليها مسبقاً.

وأكد الخرينج تأييده للقرارات التي أقرها البرلمان العربي بشأن تجميد عضوية سورية في البرلمان العربي ونقل مقره من دمشق إلى القاهرة، مطالباً برفع سقف الضغوط على النظام السوري الذي قطع العلاقات الدبلوماسية مع دمشق وسحب السفراء منها، بالإضافة إلى رفع الملف السوري إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إذا لم يستجب النظام السوري للفرصة الأخيرة التي قدمتها له الجامعة العربية والتي تنتهي يوم الأربعاء المقبل. وأضاف الخرينج في المداخلة التي ألقاها أمام لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي في البرلمان العربي، أضاف

غادر عضو مجلس الأمة السابق مبارك الخرينج الكويت متوجهاً إلى جمهورية مصر العربية للمشاركة في اجتماعات الدورة العادية الثمانية المستأنفة للبرلمان العربي للعام 2011 والتي تنطلق أعمالها من 17 وحتى 20 مليون في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة، وذلك بخصوص مناقشة الأوضاع في بعض الدول العربية التي تشهد حراكاً شعبياً، خاصة في ظل تراجع دور جامعة الدول العربية في اتخاذ مواقف إيجابية



مبارك الخرينج

العربي يؤكد ضرورة تطوير البرلمان العربي والتحول من المرحلة الانتقالية إلى الدائمة

وأشار إلى أن أهمية البرلمان تبدو واضحة أمام العيان، في ظل المشكلات السياسية التي تشهدها المنطقة، ورغبة الشعوب في تنفيذ مشروعات عملاقة تحقق تطلعاتهم وأمنياتهم على الصعيد الاقتصادي والتنموي. وبدأت الجلسة بأداء تسعة من الأعضاء الجدد من سلطنة عمان، والبحرين، والإمارات القسم القانوني وفقاً للمادة السادسة من النظام الداخلي.

من جانبه، أكد نائب رئيس البرلمان العربي سعود الشمري الذي ترأس أعمال الدورة المستأنفة للبرلمان أن ما يشهده الوضع العربي من أجواء مضطربة تعزّن القناعة بضرورة تعزيز العمل النهضوي الذي يحقق التكامل بين دول المنطقة، واسترجاع كافة الحقوق السلطوية في مقدمتها الأراضي العربية المحتلة، وشدد على دعم البرلمان للحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها إقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس.

وأشار إلى أن إنشاء البرلمان العربي يعد قفزة فارقة في مسيرة العمل العربي المشترك، باعتبار أن أهدافه وسياسته تتماشى تماماً مع مبادئ الديموقراطية والعدالة الاجتماعية والحرية التي تطالب بها الشعوب العربية.

وأوضح الأمين العام أن العالم العربي يمر الآن بمرحلة انتقالية وصولاً للحكم الرشيد، وتحقيق الأمن التي كانت بعيدة الأمل حتى وقت قريب. وأضاف: أن البرلمان العربي بفضل جهود أعضائه أثبت وجوده على الأرض، وعلينا واجب مقدس لتقديم الدعم والمساندة في مسيرة تطويره.